دراسة موازنة بين كتابي الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، والتحقيق في كلمات القرآن الكريم للشيخ حسن المصطفوي

م.م. أحمد مدلول علي السلطاني

جامعة بابل / كلية التربية الأساسية

Study balance between the **written language differences Abu Hilal** , the **military, and** to **investigate the words** of **loan TP Karim Sheikh Hassan Almstefoa**

KFA. Ahmed Medalloul Ali Al - Sultani

Babylon University / Faculty of **Education of a basic**

ah-y80@yahoo.com

Summary:

This research contract balance between the two books rat 's ass studied a to Vaz loan TP Karim and the significance and the statement of accurate moral differences between them, the first of which is the book of an old scholar is Abu Hilal , the military in his linguistic differences, and the updated book is the book of the investigation into the words of loan Â N Karim for the mark Hassan Abdul Rahim Al - Mustafawi.

The balance between the two books are based on the statement of

the reason for authorship of both books, and the methodology of each in the composition, then the most important themes covered by the books statement, research focused on the most different standards between the books although dealt with the same subjects , namely , (a for Vaz Koran), as revealed To search for the skill of each in the study of the Koran even though the differences in the length of time between them.

key words: linguistic differences, investigation, standard, word.

الملخص:

يقوم هذا البحث على عقد موازنة بين كتابين اهتما بدراسة ألفاظ القرآن الكريم ودلالتها وبيان الفروق المعنوية الدقيقة بينها، الاول منها هو كتاب قديم لعالم جليل هو أبو هلال العسكري في كتابه الفروق اللغوية، وبين كتاب محدث هو كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم للعلامة حسن عبد الرحيم المصطفوي.

والموازنة بين الكتابين تقوم على بيان سبب تأليف كل من الكتابين، ومنهج كل منهما في التأليف، ثم بيان أهم المحاور التي يتناولها الكتابان، وتركز البحث على أهم المعايير المختلفة بين الكتابين على الرغم من تناولهما الموضوعات نفسها وهي (ألفاظ القرآن الكريم)، إذ كشف البحث عن براعة كل منهما في دراسة الفاظ القران الكريم على الرغم من تباعد المدة الزمنية بينهما.

الكلمات الافتتاحية: الفروق اللغوية، التحقيق، المعيار، الالفاظ.

المقدمة:

يحسن لنا قبل أنْ نجري موازنة بين العالمين اللغويين أبي هلال العسكري والعلامة المصطفوي أنْ نتعرف سبب تأليف الكتابين ونبدأ بالأسبق وهو أبو هلال العسكري، إذ نراه يذكر ذلك السبب جليا، في خطبة الكتاب بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله ((ثم إني ما رأيت نوعاً من العلوم وفناً من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو العلم والمعرفة

والفطنة والذكاء.. وما شاكل ذلك فإني ما رأيت في الفرق بين هذه المعاني وأشباهها كتاباً يكفي الطالب ويقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه، والوصول إلى الغرض فيه فعملت كتابي هذا مشتملاً على ما تقع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير، وجعلت كلامي على ما يعرض منه في كتاب الله وفي ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس، وتركت الغريب الذي يقل تداوله ليكون الكتاب قصداً بين العالي والمنحط، وخير الأمور أوسطها))[١].

يظهر في ضوء النص أنّ العسكري ألف كتابه لتكون له الريادة الاولى في موضوع الفروق بكتاب كامل كاف شامل، وإن هدفه من هذا الكتاب هو التفريق بين ألفاظ ذات معان متقاربة، استعملها الناس بمعنى واحد، وأن هذا التفريق ذو أهمية كبيرة فهو يؤدي إلى المعرفة بوجوه الكلام، والوقوف على حقائق معانيه، والوصول إلى الغرض فيه.

أما من حيث منهجه فقد ذكر العسكري في الباب الأول، نظريته في نفي الترادف في اللهجة الواحدة لعدم فائدته ثم يذكر مقاييسه في التفريق بين الألفاظ المتقاربة في المعاني، وهي كثيرة سنعرضها ان شاء الله تعالى.جعل العسكري كتابه هذا في ثلاثين باباً في كل باب ألفاظ لمعان متقاربة في موضوع من الموضوعات، فالباب العشرون مثلا في الفرق بين الكبر والتيه والجبرية، وما يخالف ذلك من الخضوع والخشوع وما بسبيلهما، والباب الحادي والعشرون: في الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح والاستهزاء والسخرية وما بسبيل ذلك، وترك الباب الثلاثين، وهو آخر أبواب كتابه، في الفرق بين أشياء مختلفة حسبما تيسر له.

وأما كتاب (التحقيق) فكان غرضه الكشف عن المعاني الحقيقية للكلمات، إذ قال: ((واجتهدنا غاية الاجتهاد وبذلنا نهاية وسعنا واستفدنا من الآيات الكريمة، وتعرضنا للفيوضات الالهية..ولمّا تبين الحق في كلمة، طبقناه على موارد استعمال تلك الآيات..وإذا ظهر الاصل في المادة أرجعنا سائر المعاني المجازية والمستعملة إليه، وبينا وجه المناسبة))[٢]

يتضح في ضوء كلامه أنّ المحور الاساس عنده هو التحقيق في أصل في الكلمة القرآنية، وهو لم يكن رائدا لفكرة الأصل ؛ لأنّ الريادة الحقيقة تتمثل بفكرة ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة[٣]، غير أنَّنا نقول إنّه استطاع وبكل عزم وتوكل وتوفيق إلهي أنْ يطبقَ هذا الاصل في القرآن، وهو ما لم تشهده المؤلفات التي سبقته.

وأما من حيث المنهج فالكتاب هو معجم لكلمات القرآن الكريم، وهو يقع في أربعة عشر مجلدا، بلغت مجموع صفحاته أربعة آلاف وثمانمائة وثلاث عشرة صفحة، تضمنت ألفا وسبعمائة وأربعا وستين كلمة من كلمات القرآن الكريم، مرتبة على وفق الترتيب الهجائي مؤخرا حرف (العين) و(النون)، عن ذلك الترتيب؛ لكثرة الكلمات التي تبدأ بهذين الحرفين، إذ يكاد يكون كل حرف في مجلد مستقل [٤]، وهذه الدقة في الترتيب تأتي عن عقلية منهجية منظمة منفردة في هذا العصر.

---

[١] الفروق، مقدمة الكتاب: ٣.
[٢] التحقيق: ١ / ٥-٦ .
[٣] ينظر: أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي، والتفسير القرآني الميداني: ٣٠٧-٣٠٨ .
[٤] ينظر: التحقيق / ١٢٢.

وعمل العلامة على إرجاع الكلمات إلى أصلها اللغوي الواحد على غرار ما عمل رائد هذه الفكرة اللغوي الكبير أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ) في معجمه الموسوم بمقاييس اللغة، إلا انَّ فكرة الأخير كانت منصبة على الأدبية والقرآنية، والأحاديث النبوية[٥]، أمّا العلامة المصطفوي فكانت فكرته نابعة من أصل القرآن وليس للأدب حصة كبيرة، وهذا ما انماز به العلامة عن غيره.

أولا: المعايير المعتمدة في كتابي الفروق والتحقيق:

تعددت وجهات الباحثين في المعايير التي ذكرها العسكري إلا انَّ أفضل من قسّم هذه المعايير من وجهة نظر الباحث هو الدكتور محيي الدين محسب إذ زاوج بين المصطلح القديم والحديث وخرج بمعاير تراثية في مفهومها، حديثة في اصطلاحها، وقد مثلنا لشواهد لها من كتاب الفروق اللغوية للعسكري ويمكن اجمالها بما يأتي[٦]:

١- المعيار التركيبي ويتجلى عنده بـ:

أ- اختلاف الاستعمال اللغوي، اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد التفريق بين معنييهما.

ب- اعتبار الحروف التي تتعدى بها الأفعال مثل: العلم والمعرفة، فالعلم يتعدى إلى مفعولين، والمعرفة إلى مفعول واحد.

٢- معيار القيمة الدلالية، وتتمثل عنده باختلاف صفات المعنيين الذي يطلب الفرق بينهما وقد مثل لها بالفرق بين الحلم والامهال، إذ إنَّ: ((الْحلم لَا يكون إِلَّا حسنا والإمهال يكون حسنا وقبيحا))[٧]

٣- معيار القصد (اعتبار ما يؤول إليه المعنيان) كالفرق بين المزاح والاستهزاء: ((وَذَلِكَ أَن المزاح لَا يَقْتَضِي تحقير الممازح وَلَا اعْتِقَاد ذَلِك فِيهِ والاستهزاء يَقْتَضِي تحقيره المستهزأ بِهِ فَظهر الفرق بَين الْمَعْنيين بتباين مَا دلا عَلَيْهِ وأوجباه))[٨].

٤- معيار العلاقات الدلالية،وهو ما يتمثل عنده باعتبار النقيض، أي النظر إلى نقيض اللفظ غير نقيض اللفظ الاخر دليل على وجود فرق بين كل لفظ وقد مثل له بـ (الفرق بين الحفظ والرعاية)، إذ قال:((وَذَلِكَ أَن نقيض الْحِفْظ الإضاعة ونقيض الرِّعَايَة الإهمال...مَا يُؤَدِّي فعلى هَذَا يكون الْحِفْظ وَصرف المكاره عَن الشَّيْء لِئَلَّا يهْلك وَالرِّعَايَة فعل السَّبَب الَّذِي يصرف بِهِ المكاره عَنهُ)).[٩]

٥- المعيار التاريخي وهو:

أ- الاشتقاق، كالفرق بين السياسة والتدبير، إذ قال: ((وَأما الْفرق من جِهَة الِاشْتِقَاق فكالفرق بَين السياسة وَالتَّدْبِير وَذَلِكَ أَن السياسة هِيَ النّظر فِي الدَّقِيق من أُمُور السُّوس مشتقه من السَّوس هَذَا الْحَيَوَان الْمَعْرُوف وَلِهَذَا لَا

[٥] ينظر: أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي والتفسير القرآني والميدان الأدبي: ٣٠٧ _٣٠٨ .
[٦] ينظر: الفروق: ٢٦ -٢٨.
[٧] المصدر نفسه: ٢٦ .
[٨] المصدر والصفحة نفسهما .
[٩] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

يُوصف الله تَعَالَى بالسياسة لِأَن الْأُمُور لَا تدق عَنهُ التَّدْبِير مُشْتَقّ من الدبر ودبر كل شَيْء آخِره وأدبار الْأُمُور عواقبها))[١٠].

ب- اعتبار حقيقة اللفظين في أصل: أي برجوع اللفظة إلى أصل واحد مشترك، كالفرق بين الحنين والاشتياق إذ قال: ((وَذَلِكَ أَن أصل الحنين فِي اللُّغَة هُوَ صَوت من أصوات الأبل تحدثها إِذا اشتاقت إِلَى أوطانها ثمَّ كثر ذَلِك حَتَّى أجْرى اسْم كل وَاحِد منها على الاخر كَمَا يجْرِي على السَّبَب وعَلى الْمُسَبّب أسم السَّبَب))[١١].

٦- معيار الهيئة الصرفية، وهو ما يتمثل عنده بالصيغة، صيغة اللفظ في الفرق بينه وبين ما يقاربه، وقد مثَّل لها بالفرق بَين الِاسْتِفْهَام وَالسُّؤَال إذ قال:((وَذَلِكَ أَن الِاسْتِفْهَام لَا يكون إِلَّا لما يجهله المستفهم أَو يشك فِيهِ لِأَن المستفهم طَالب لِأَن يفهم وَقد يجوز أَن يسْأَل فِيهِ السَّائِل عَمَّا يعلم وَعَما لَا يعلم فصيغة الِاسْتِفْهَام هِيَ استفعال والاستفعال صيغته من الاسماء وَالْأَفْعَال)) [١٢]

أما المعايير التي اعتمدها العلامة المصطفوي في كتابه، ثمة معايير اعتمدها المؤلف في منهج كتابه وهي تختلف عن معايير العسكري، إذ التزم بمعايير ذكرها في مقدمة كتابه في الجزء الأول يمكن تقسيمها على أنواع للدقة:

١- معايير نقل اللغة: فقد اعتمد المؤلف فيما يخص نقل اللغات على المعجمات العربية، إذ قال: ((اعتمدنا في نقل اللغات على كتب ألفت على مبنى الدقة وتمييز الحقيقة والتحقيق وايراد الصحيح، كالصحاح والمقاييس والاشتقاق والمصباح والتهذيب والجمهرة والعين وأمثالها))[١٣]، وجعلها الاساس في النقل، واعتمد ما يؤيد ويوضح صحة ما جاء به على اساس البلاغة ولسان العرب، وقد رمز لهذه الكتب برمز مختصر في المتن على سبيل المثال (مقا) ويقصد به مقاييس اللغة.

٢- الإفادة في مقام الطلب من كتاب الفروق اللغوية إذ قال)(ثم استفدنا في مقام طلبتنا عن سائر كتب اللغة كفروق اللغة للعسكري، وكتاب الافعال لابن القطاع))[١٤] زيادة على كتب الكليات للكفويّ والمعرب للجواليقيّ،وفقه اللغة للثعالبيّ وغيرها من الكتب وكانت افادته من الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري افادة كثيرة

٣- ما يخص كتب الأدب والنحو والتصريف، أفاد العلامة من كتب العلماء اللغويين إذ قال: ((استفدنا من كتب الأدب والاعراب والاشتقاق للعلماء المتقدمين كأدب الكاتب والكافية والشافية وكتب الزمخشري والكتاب لسيبويه وأشباهها ولا سيما في الاشتقاق من المشتقات))[١٥].

٤- معايير تعيين الآيات القرآنية، فقد اعتمد العلامة على كتاب المعجم المفهرس وعلى المصاحف المصرية في بعض الموارد

٥- معايير الكلمات غير العربية، فلم يكتف العلامة بإظهار المعاني من المعجمات العربية بل رجع إلى القواميس غير العربية كالفارسية والعبرية والتركية زيادة على الانجيل وسنعرضها كما جاءت في الفهارس[١٦]:

---

[١٠] المصدر نفسه:٢٧ .
[١١] الفروق: ٢٧-٢٨ .
[١٢] المصدر نفسه:٢٩ .
[١٣]) التحقيق: ١ / ٥ .
[١٤]) المصدر نفسه: ١ / ١١ .
[١٥] التحقيق: ١ / ١١ -١٢ .
[١٦] المصدر نفسه: ١ / ٤٤١ -٤٤٢ .

- فرهنك عبري فارسي لسليمان حييم، طلع اسرائيل
- فرهنك تطبيقي لمشكور، طبع طهران وهو قاموس تطبيقي.
- فرهنك عبري فارسي تأليف بن داويد وهو قاموس عربي فارسي.
- قاموس تركي للسامي، طبع اسطنبول.
- قاموس عبري عربي لخرقيل قوجمان
- قاموس الكتاب المقدس لمستر هاكس.
- ورجع إلى انجيل يوحنا

وبناء على ذلك يمكن القول أن هناك معايير مختلفة بين الفروق والتحقيق والتي ستُبيَّن لاحقا.

ثانيا: المعايير المختلفة بين الكتابين:

ثمة معايير مختلفة بين كتابي الفروق للعسكري والتحقيق، ويمكن اجمالها بما يأتي:

١- **الاختلاف أصل الكلمة:** فمن المعايير المختلفة المتعلقة في الاختلاف في أصل الكلمة هي:

- **الفرق بين السب والشتم:**

ذكر العسكري فرقا بين الثنائيتين هو أنّ السب مشتق من الشتم، ثم صار السب شتما فالعلاقة بينهما هي العموم والخصوص، فالسب هو الاطناب في الشتم والاطالة [١٧]، ثم ذكر أنّ أصله العمامة الطويلة وهو بهذا ينقل الكلمة من المادي إلى المعنوي، تبعا لتطورها الدلالي وتوسعها إذ قال:((والسب هُوَ الإطناب فِي الشتم والإطالة فِيهِ واشتقاقه من السب وَهِي الشقة الطَّوِيلَة.٠٠والسب الْعِمَامَة الطَّوِيلَة فَهَذَا هُوَ الأَصْل فَإِن اسْتعْمل فِي غير ذَلِك فَهُوَ توسع))[١٨]

أمّا العلامة المصطفوي فهو يرى أنّ الاصل معنوي طبقا لتسييق هذه الكلمة في القران الكريم فقال: ((إنّ الاصل في هذه المادة هو الحصر والحد بالنسبة إلى سعة شيء وانطلاقه واعتداله))[١٩]، ومن مصاديق القطع والعقر قوله تعالى: ((وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ)) (الانعام: من الآية ١٠٨).

ما لاحظناه أنّ اختلاف المعنى في مادة (السب) بين العسكري والعلامة يرجع سببها إلى:

نظرة العالمين لهذه الكلمة فالعسكري قد نظر إليها نظرة لغوية إذ يرى فيها الانتقال من المادي إلى المعنوي، تبعا لتطورها الدلالي وتوسعها وهو قوله ((فَإِن اسْتعْمل فِي غير ذَلِك فَهُوَ توسع))[20].

أمّا المصطفوي فقد نظر إلى أصلها من المعجمين وهما (المقاييس والجمهرة) التي تذكر أنّ أصل المادة هو الحد والقطع [٢١]، فوجد هذا المعنى في الآيات القرآنية.

إذا باختلاف المعايير تختلف الرؤى والمعاني عندهما.

---

[١٧] ينظر: الفروق اللغوية: ٥٢.
[١٨] المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[١٩] التحقيق: ٥ / ٢٠.
[20] الفروق اللغوية: ٥٢.
[٢١] ينظر المقاييس مادة (س ب ب): ٣/ ٦٣، الجمهرة: (السين فصل الباء): ١ / ٦٩.

- **الفرق بين الاستهزاء والسخرية:**

في بعض الموارد يفرق العسكري –في كتابه– بين الثنائيتين بمعيار تركيبي وهو التعدية بحرف جر، وهو مانحن بصدده فدلالة السخرية عنده تسبق بفعل يسبقها من المسخور منه على عكس الاستهزاء، إذ قال: ((انَّ الْإِنْسَان يستهزأ بِهِ من غير أَن يسْبق مِنْهُ فعل يستهزأ بِهِ من اجله والسخر يدل على فعل يسْبق من المسخور مِنْهُ والعبارة من اللَّفْظَيْنِ تدل عَن صِحَة مَا قُلْنَاهُ وَذَلِكَ أَنَّك تَقول استهزأت بِهِ فتعدى الْفِعْل مِنْك بِالْبَاء وَالْبَاء للإلصاق))[٢٢]، ثم أرجع أصل سخر إلى تذليل الشيء إذ قال انّ: ((أصل سخرت مِنْهُ التسخير وَهُوَ تذليل الشَّيْء وجعلك أَيَّاهُ منقادا فكأنك إِذا سخرت مِنْهُ جعلته كالمنقاد لَك))[٢٣]

أمّا المصطفوي فقد ذكر أنّ الاصل في مادة (سخر) هو القهر تكوينا أو تشريعا، يقال سخر الله الشمس والقمر، إذا جعلها تحت حكمته وقهرها بتقديره تكوينا، ثم ذكر انَّ من لوازم هذا المعنى الاطاعة والارادة [٢٤]، وبعد أنْ عرض لحشد من الآيات تبين له غير ما جاء به العسكري إذ قال: ((فظهر أنّ حقيقة المادة غير مطلق القهر أو التكليف أو التذليل أو الهزاء أو غيرها))[٢٥] كقوله تعالى: ((فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ)) (التوبة: من الآية ٧٩)

نلاحظ في ضوء دراستنا لهذه المادة أنّ المعايير اختلفت عند العالمين واستدعى ذلك إلى اختلاف الرؤيتين ويمكن لنا أنْ نبين معايير الاختلاف بما يأتي:

١- أصل (سخر) عند العسكري التذليل أو تذليل الشيء، لأنّه ركَّز على المعيار النحوي التركيبي وهو التعدي بالحرف كما ذكرنا، على حين أنّ اصل مادة سخر عند المصطفوي هو الحكم والتقدير مع القهر تكوينا أو تذليلا، لأنّه اعتمد على معيار تسييق اللفظة القرآنية داخل الآية، وهذا ديدنه في الكتاب.

٢- زاد المصطفوي معيارا آخر جعله موضعا لاستدلاله وهو معيار الصيغة الاشتقاقية للجذر، إذ قال: ((وأمّا صيغة المجرد من المادة فهي تدل على مطلق الحكم قولا أو عملا بالقهر ظاهري أو معنوي فيقال سَخِرَ، يسخر، سَخرا،وسخريّا، وسخِر منه يسخَر منه، واستسخر فهو ساخر ومُستخِر))[٢٦].

- **الفرق بين النعمة والمنة:**

قد يعزز العلامة المصطفوي أصل الفروق اللغوية للكلمة الواحدة بدلالة غير عربية وهو بهذا يؤصل للكلمة من اصول غير عربية تبعا لمصادره الموحية من ثقافته واطلاعه إذ يستدل بمعان عبرية وسريانية وأحيانا فارسية وهذا ينبعث من ذهنه الوقاد، الذي يقوده إلى جمع وتنظيم المادة الواحدة تحت قبة واحدة بسماء قرآني مقدس، وهذا ما لاحظناه في عرضه لثنائيتي النعمة والمنّة

---

[٢٢] الفروق: ٢٥٤ .
[٢٣] الفروق: ٢٥٥ .
[٢٤] ينظر: التحقيق:٥ / ٩١ .
[٢٥] المصدر نفسه: ٥ / ٩٢.
[٢٦] المصدر نفسه: ٥/ ٩٤ .

ذكر العسكري أنّ المنّة هي النعمة المقطوعة إذ قال: ((انَّ الْمِنَّة هِيَ النِّعْمَة المقطوعة من جوانبها كَأَنَّهَا قِطْعَة وَلِهَذَا جَاءَت على مِثَال قِطْعَة وأصل الْكَلِمَة الْقطع))[٢٧].

وَمِنْه قَوْله تَعَالَى: ((إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ)) (التين: ٦)، أَي غير مَقْطُوع.

أمّا العلامة فبعد أنْ ذكر أصل الكلمة من كتاب المقاييس وكان أصلها القطع والانقطاع وبعدها عزز هذا الأصل الدلالي بالمعنى العبري والسرياني من كتاب سمّاه (فرهنك تطبيقي)، إذ قال: ((انَّ الاصل في المادة هو بروز النعمة المعينة المقطوعة المخصوصة، وبهذه المناسبة تطلق على معنى القطع))[٢٨]، وأثبت قوله هذا بكلام العسكري، ثم جاء بحشد من الآيات القرآنية تسند إلى هذا الأصل وحللها تحليلا أشبه بالتفسير [٢٩]، ثم استدل لهذا المعنى بقوله تعالى: ((أَمْ يَقُولُونَ شاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ))) الطور: آية ٣٠)، وبعدها قال انّ ((كلمة ريب المنون كالمثل المستعمل في كلمات العرب قديما وحديثا، يقول أبو ذؤيب الهذلي من المخضرمين: أمن المنون وريبه نتوجع... يراد نوازله وتحولاته)) [٣٠].

يظهر أنّ العسكري استمد أصل هذا المعنى من الآية المباركة المذكور، ووافقه عليها العلامة المصطفوي طبقا لسياق الآيات التي ذكرها.

ومن هذا المنطلق يظهر أنّ صاحب التحقيق قد عزز أصل الكلمة من المعاني غير العربية العبرية والسريانية، بعد أنْ أصل لها من معاني المعجمات العربية وردفها بسياقات قرآنية، زيادة على الشاهد الشعري العربي الأصيل، وبهذا يكون المصطفوي قد أحاط بهذه الكلمة من جوانبها كافة، وهذا لعمري منتهى الدقة الشمول في البحث اللغوي الحديث، النابعة من ذهنية فذّة قلّ نظيرها في وقتنا الحاضر.

٢- الاختلاف في الظواهر اللغوية:

أ - **ظاهرة الترادف:** نفي العسكري ظاهرة الترادف في اللهجة الواحدة لعدم فائدتها وحجته في ذلك انَّ اختلاف العبارات يوجب اختلاف المعاني ومفاد ذلك أنّ اللغة قد جاءت عن دراية وحكمة إذ قال: ((وَإِذا أُشير إِلَى الشَّيْء مرّة وَاحِدَة فَعرف فالإشارة إِلَيْهِ ثَانِيَة وثالثة غير مفيدة وواضع اللُّغَة حَكِيم لَا يَأْتِي فِيهَا بِمَا لَا يُفِيد فَإِن أُشير مِنْهُ فِي الثَّانِي وَالثَّالِث إِلَى خلاف مَا أُشير إِلَيْهِ فِي الأول كَانَ ذَلِك صَوَابا فَهَذَا يدل على أَن كل اسْمَيْنِ يجريان على معنى من الْمعَانِي))[٣١]، وهو لم يكن فريد رأيه إذ سبقه إلى ذلك حشد من اللغويين منهم ابن الاعرابي (ت ٢٣١) والجاحظ (ت٢٥٥) وثعلب(ت٢٩١) وأبو بركات الأنباري(٣٢٨)، وابن درستويه (ت٣٤٧)، وابن فارس (٣٩٥)[٣٢]، ووافقه العلامة المصطفوي في رد ظاهرة الترادف وأنكر وجودها في القران[٣٣] إذ قال: ((انَّ الترادف الحقيقي بمعنى توافق اللفظتين في معنى واحد من جميع الخصوصيات غير موجود

---

[٢٧] الفروق: ١٩٧ .
[٢٨] التحقيق: ١١/ ٩٨.
[٢٩] المصدر نفسه: ١١ / ١٠٢ .
[٣٠] المصدر نفسه: ١١ / ٢٠١، وينظر: ديوان أبي ذؤيب الهذلي:١٢٢ .
[٣١] الفروق: ٢٢
[٣٢] ينظر: الترادف في اللغة: ١٩٨-٢٠١ .
[٣٣] ينظر التحقيق: ١، ١١

في كلمات العرب ولاسيما في كلمات القران، ولكل من هذه الالفاظ المترادفة ظاهرة خصوصية يمتاز بها نظائرها))[٣٤].

ب- **ظاهرة المشترك اللفظي:** لا يكتفي العسكري برفض ظاهرة الترادف إذ يمدد رأيه بمنع ظاهرة المشترك اللفظي في العربية إذ يقول: ((وكما لَا يجوز أَن يدل اللَّفْظ الْوَاحِد عَليّ مَعْنيين فَكَذَلِك لَا يجوز أَن يكون اللفظان يدلان على معنى وَاحِد لِأَن فِي ذَلِك تَكْثِير للغة بِمَا لَا فَائِدَة فِيهِ)) [٣٥] حجته في اسقاط الظاهرتين هي عدم الفائدة، لأنْ في ذلك تكثير للكلمات من دون فائدة.

وقد وافقه العلامة المصطفوي في اسقاط هذه الظاهرة إذ انّه احتج على خصوصية اللفظ في المعنى الواحد ورد ذلك إلى تعدد اللغات، فقال: ((الاشتراك اللفظي بمعنى كون لفظ مشتركا بين معنيين أو معان بنحو الدلالة الحقيقية وعند قوم معين غير موجود في كلمات العرب ولاسيما في كلمات القران الكريم، وكل ما يدعى كونه منه إمّا من باب الاشتراك المعنوي، أو من باب الاستعمال في المصاديق وهذا هو الاغلب، أو مأخوذ من لغة من لغات اخرى والغالب فيها هو العبري ثم السرياني أو منقول عن قوم آخرين ومستعمل عندهم))[٣٦]، فاللفظ عنده لا ينفجر إلى معان شكلية بل يعبر عن معان كثيرة بمدلول واحد وحقيقة واحدة وهو الأصل.

٣- ما يتعلق بالفروق اللغوية:

ثمة علاقة تأثر وتأثير بين العالمين في قضية الفروق بين اللفظتين، فقد تتشابه معايير الاستشهاد بينهما أو يستدل العلامة بقول العسكري وهذا ما ذكره العلامة في قافية كتابه إذ أفاد من كتاب الفروق اللغوية للعسكري [٣٧] وبالأخص ما يعزز نظرية الأصل بقوله ومن هذه العلاقات الثنائية:

- **الفرق بين الكيد والمكر:**

ذكر العسكري أنّ الكيد أقوى من المكر، ودليله معيار تركيبي هو أنّ الكيد يتعدى بنفسه، أمّا المكر فيتعدى بحرف، والذي يتعدى بنفسه أقوى من الذي يتعدى بالحرف [٣٨] ووافقه العلامة في انّ الكيد أقوى وأشد من المكر [٣٩]واستدل بقوله تعالى: ((وَسَكَنْتُمْ فِي مَساكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنا بِهِمْ وَضَرَبْنا لَكُمُ الْأَمْثالَ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبالُ)) [سورة الرعد: الآية ٤٥ -٤٦]، ثم قال:((اضيف المكر إلى الضمير (هم) وعرّف، ليدل على جميع ما يمكن أنْ يمكروا ولهم استطاعة المكر وقوته)) [٤٠]وبعدها عزز أصل ما يقوله بحشد من الآيات.

وهو بهذا لا يخرج عن معنى العسكري ومن سبقه في تفريقه بين الكلمتين.

- **الفرق بين المريء والهنيء:**

---

[٣٤] التحقيق:١، ٩ .
[٣٥] الفروق: ٢٣ .
[٣٦] التحقيق: ١، ٩ .
[٣٧] ينظر المصدر نفسه ١، ١١ .
[٣٨] ينظر: الفروق اللغوية:٢٥٩
[٣٩] ينظر: التحقيق: مادة (مكر)، ١١، ١٥٥ .
[٤٠] المصدر نفسه.

طريقة المصطفوي في عرض المادة تكاد تكون متماثلة في كتابه التحقيق إذ يعرض الكلمة وما قيل عنها في كتب المعجمات ويأتي برأي العسكري ثم يحقق أصل الكلمة ويعزز الأصل بحشد من الآيات القرآنية، إلا إنّه قد يتناول أصل المادة ويعزز الأصل برأي العسكري، وهذا إن دلّ فانه يدل على مدى اعجابه بهذا الرأي، ومن هذه المواضع التي يعزز بها رأي العسكري هو أصل مادة (مرء)، فبعد أنْ عرض آراء المعجمات العربية والقواميس غير العربية بهذه الكلمة، وقال: إنّ أصلها هو: ((الطيب والسّواع والهناء في أكل الطعام))[٤١]، واستدل بآيات كثيرة منها قوله تعالى: ((وَآتُوا النِّساءَ صَدُقاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً)) (النساء: آية ٤)، بعدها عزز رأيه بقول العسكري: ((إنَّ الهنيء هُوَ الْخَالِص الَّذِي لَا تكدير فِيهِ وَيُقَال ذَلِك فِي الطَّعَام وَفِي كل فَائِدَة لم يعْتَرض عَلَيْهَا مَا يُفْسِدهَا والمريء الْمَحْمُود الْعَاقِبَة وَيُقَال هنأني الطَّعَام ومرأني الطَّعَام بِغَيْر ألف))[٤٢]، وهذا المعيار جاء وفاء لما قاله في مقدمة كتابه إذ قال: إذ قال)(ثم استفدنا في مقام طلبتنا عن سائر كتب اللغة كفروق اللغة للعسكري))[٤٣]، وهو بهذا كان أمينا وصادقا فيما يكتب.

- **الفرق بين النبذ والطرح:**

جاء في كتاب الفروق اللغوية: ((أَن النبذ اسْم لإلقاء الشَّيْء استهانة بِهِ وَإِظْهَار للاستغناء عَنهُ))[٤٤]، يقول تعالى: ((وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَراءَ ظُهُورِهِمْ)) (آل عمران: من الآية ١٨٧)، فالمعنى عندهما واحد والأصل واحد ولعل السبب يرجع إلى أنّ العسكري نظر إلى الآية فأخذ المعنى ودلالة الأصل منها، وهذا يتلائم مع نظرية الأصل عند العلامة المصطفوي.

- **الفرق بين الحب والود:**

الفاصل بين الثنائيتين هو العموم والخصوص، قال العسكري: ((انَّ الْحبّ يكون فِي مَا يُوجِبهُ ميل الطباع وَالْحكمَة جَمِيعًا والود ميل الطباع فَقَط أَلا ترى أَنَّك تَقول أحب فلَانا وأوده وَتقول أحب الصَّلَاة وَلَا تَقول: أود الصَّلَاة)) [٤٥]

يظهر من نص العسكري أنّ هناك أصل يربط الثنائيتين وهو (الميل)، وهذا ما استشفه العلامة المصطفوي في كتابه إذ قال: ((الأصل الواحد في المادة: هو تمايل إلى شيء وهو مرتبة ضعيفة.٠٠ فإنّ الحب يستعمل فيما يكون فيه تمايل على أساس الطبيعة المحكمة))[٤٦].

ثم ذكر أنّه إذا كان النظر إلى مطلق جهة التمايل فيكون من مصاديق الأصل، كقوله تعالى: ((وَدَّتْ طائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَما يُضِلُّونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَما يَشْعُرُونَ)) (آل عمران ٦٩).

فهو لا يخرج عن المعنى الذي ذكره العسكري في فروقه، ولكنّ العسكري لم يستدل بأية قرآنية، لأنّ غرضه هو اظهار الفرق بين الكلمتين وما ظهر في كتابه من أصل فهو مزية وحسنة تحسب للعسكري، أمّا العلامة فكانّ

---

[٤١] التحقيق: ١١ / ٥٩ ٠
[٤٢] الفروق اللغوية ٢٩٦ ٠
[٤٣] التحقيق: ١١ / ٦٠.
[٤٤] المصدر نفسه: (ن ب ذ): ١٢/ ٢٤ ٠
[٤٥] الفروق ١٢٢ ٠
[٤٦] التحقيق: ١/ ١٥.

همّه الشاغل وغرضه المهم هو اظهار الأصل في كلمات الفرآن الكريم، لهذا عمل ذهنه في هذا المجال واقتنص دلالة المفردة كي يستشهد بها على الأصل الذي وضعه.

- **الفرق بين الشدة والقوة:**

فرّق العسكري بين الكلمتين وكان معيار الفرق هو الأصل في المادة إذ قال: ((انَّ الشدَّة فِي الأَصْل هِيَ مُبَالغَة فِي وصف الشَّيْء فِي صلابة وَلَيْسَ هُوَ من قبيل الْقُدْرَة)) [٤٧]، والقوة عنده من قبيل القدرة [٤٨]واستدل بالآية القرآنية: ((كانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً)) (الروم: من الآية ٩).

ووافقه العلامة في التفريق بين الثنائيتين والاستدلال بالآية نفسها وزاد عليه شيئا وهو أنّ اصل مادة شدّ في التفرقة هو (مقابلة الرخاوة)، ثم قال: ((فالشدة ليس بمفهوم مستقل، بل تدلّ على درجة قويّة عالية في كل مرتبة)) [٤٩]، إذ انّه وان لم يصرح بلفظ المبالغة التي ذكرها العسكري الا انّنا نقرأ من مفهوم (درجة قوية عالية في المرتبة)هي دلالة المبالغة في كلمة الشدة، فالشبه بين كلام العالمين في دلالة الأصل واضح لا يمكن انكاره والاستدلال بالآية نفسها، غير أنّ طبيعة الدراسة كانت مختلفة وفقا لطبيعة تناول بحث المادة وغرض المؤلِّفين.

الخاتمة:

تحصل لدي بعد الموازنة بين الكتابين ثمار ما يأتي:

١- اختلف اللغويان في كتابيهما من حيث العرض والمنهج، وعرض المادة والسبب الرئيس هو اختلاف العصر فالعسكري متقدم والمصطفوي يعد من المحدثين.

٢- إنَّ اختلاف منهج الكتابين أدى ذلك إلى الاختلاف في جوهر المعايير.

٣- تلاقح أفكار المصطفوي في الاستدلال بالعربية وغيرها، والسبب يرجع إلى ثقافته إذ انّه يتقن كثيرا من اللغات كالعربية، والعبرية زيادة على لغته الام وهي الفارسية، وحسن اطلاعه، وأهمها سعته العميقة في البحث القرآني، وهو من أفاضل علماء عصره، أهلته كل هذه إلى التحليل القرآني والتحقيق في كلماته.

٤- لا ننكر صلة التأثر والتأثير بين العالمين اللغويين، إذ أفاد المصطفوي من كتاب الفروق للعسكري وهذه الفائدة توزعت في فيما يأتي

أ- أفاد العلامة من آراء العسكري إذ عرضها عرضا وافيا وطبق كثيرا منها على الآيات القرآنية

ب- استدل العلامة بالآيات التي عرضها العسكري في كتاب من جهة الفروق اللغوية.

ت- تأثر المصطفوي بالعسكري في كثير من أرائه وجعلها حجة لردّ ظاهرة الترادف والمشترك اللفظي.

ث- عزز المصطفوي نظرية الأصل التي جاء بها في كثير من أراء العسكري، إذ أخذ بنظرية العسكر ي في بعض الألفاظ وليست جميعها.

٥- كتاب التحقيق يعدّ موسوعة علميّة في البحث اللغوي إذ أرجع كثيرا من الكلمات إلى أصل لغوي واحد، وهذا ما لا نجده عند الباحثين المحدثين.

---

[٤٧] **الفروق: ١٠٧ .**
[٤٨] **المصدر نفسه: ١٠٨**
[٤٩] **المصدر نفسه: ١٠٩.**

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

١- أحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي والتفسير القرآني والميدان الأدبي، د.هادي حسن حمودي، عالم الكتب،ط١، ١٩٨٧ م

٢- التحقيق في كلمات القران الكريم العلامة حسن عبد الرحيم المصطفوي ٢٠٠٥م إيران مطبعة اعتماد، ط١ – ١٤٢٧ م

٣- التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري (دراسة في البنية الدلالية لمعجم العربية)، د.محي الدين محسب، دار الهدى، ط١، ٢٠٠١ م.

٤- الترادف في اللغة، حاكم مالك لعيبي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨٠.

٥- جمهرة اللغة أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: ٣٢١هـ) تحقيق: رمزي منير بعلبكي دار العلم للملايين – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م

٦- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق يوسف هل، هانوفر، خزانة الكتب الشرقية، ١٩٣٩ م

٧- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري (٣٩٥ هـ) حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر

٨- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.